

٢٥٠ شركة في سوق رمضان الخيري

سكينة لـ «الوطن»: المحافظة قدمت كل الدعم وهناك لجنة لمراقبة الأسعار داخل المعرض



سوق رمضان الخيري العام الفائت (أرشيف)

فادي بك الشريف

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع التمييز في محافظة دمشق شادي سكينة لـ «الوطن» تقديم كل الدعم اللوجستي والبني التحتية لمهرجان سوق رمضان الخيري (سورية بتجمعنا» الذي انطلق أمس في مدينة المعارض القديمة بدمشق قرب (جسر الرئيس) بمشاركة عدد كبير من الشركات. وبين سكينة عمل المحافظة على تقديم كل الدعم للعارضين في الأجنحة، ناهيك عن تشكيل لجنة لمراقبة الأسعار داخل المعرض، مع التركيز على بيع المواد الغذائية بأقل من أسعار السوق.

كما أكد سكينة أن المهرجان يقام بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة، مبيّناً التركيز على موضوع الأسعار والسومات، والرقابة من خلال اللجان المشكلة على نسبة الانخفاض في أسعار المواد المقدمة والمبيعة داخل المهرجان. على أن يضم المعرض وسط ارتفاع كبير وجنوبي ولأضعاف بالنسبة لأسعار العديد من المواد مقارنة مع رمضان الفائت.

وأكد سكينة التشدد من خلال الجولات الرقابية على البيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار والتقيد بالبنشرات التي تصدرها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لبيان لارتفاع الأسعار والقانونية وتنظيم الضبوط اللازمة بحق أي مخالفة.

من جانبه بين في تصريح لـ «الوطن» عضو الأسواق تشهد مخالفات جمة على صعيد عدم التقيد بالأسعار وتقااضي أجور زائدة، وما يمكن تسميته بـ «الأسعار» بشكل غير مبرر وسط ارتفاع كبير وجنوبي ولأضعاف بالنسبة لأسعار العديد من المواد مقارنة مع رمضان الفائت.

وأكد سكينة التشدد من خلال الجولات الرقابية على البيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار والتقيد بالبنشرات التي تصدرها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لبيان لارتفاع الأسعار والقانونية وتنظيم الضبوط اللازمة بحق أي مخالفة.

وأكد سكينة التشدد من خلال الجولات الرقابية على البيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار والتقيد بالبنشرات التي تصدرها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لبيان لارتفاع الأسعار والقانونية وتنظيم الضبوط اللازمة بحق أي مخالفة.

٢٢ قلعجي لـ «الوطن»: انخفاض أقله ١٥ بالمئة ونتوقع إقبالا كبيراً جداً

وقال: يتضمن المهرجان حسومات وهدايا وجوائز، ويفتح على فترتين (من الثانية عشر ظهراً وحتى السادسة مساءً، ومن الثانية والنصف وحتى الواحدة ليلاً).

محمود الصالح

كشفت مديرة الصحة المدرسية في وزارة التربية هتون الطواشي عن بدء حملة توعية صحية نفسية وإدارة القلق الامتحاني لدى تلاميذ وطلاب مدارس التعليم الأساسي والثانوي العام والمهني بهدف الارتقاء بمستوى الوعي الصحي النفسي السليم. وذلك ضمن الفئة العمرية من ٦-١٨ عاماً، ويشارك في الحملة التي تستمر ٢٠ يوماً خلال الفترة من ٣-٢٨ نيسان ٢٠٢٢ العاملون من الصحة المدرسية والإرشاد النفسي الذين تم تدريبهم خلال الورشات التدريبية للقلق الامتحاني مقسمين إلى ١٤٠ فريقاً حسب عدد المستوصفات في كل محافظة، ويخالف كل فريق من (طبيب-مساعدة صحية- مفضفة صحية- مرشدة نفسية- مرشدة اجتماعية): بحيث يتم استهداف مدرسة يوماً من كل فريق بمعدل ١٤٠ مدرسة يومياً في المحافظات كافة.

وأوضحت مديرة الصحة المدرسية في تصريح لـ «الوطن» أن الحملة يتم فيها التركيز خلال جلسات التوعية النفسية على التنشيط في الحلقة الأولى للقلق الامتحاني في الحلقة الثانية للقلق الامتحاني والتعليم الثانوي من ١٢-١٨ سنة، إضافة إلى التثقيف حول العنف القائم على النوع الاجتماعي GBV، وتوعية صحية حول كوفيد-١٩ في المراحل كافة.

وأضافت الطواشي إن هذه الحملة تنفذ من خلال أنشطة تفاعلية بين الفريق المدرب والتلاميذ والطلاب تتضمن: رسومات - مسرحيات -

أغاني - قصائد حول موضوعات الحملة، إضافة إلى جلسات التوعية في ٢٨٠٠ مدرسة منوعة بين مدارس التعليم الأساسي والثانوي العام والمهني، باستقطاب ١,٥ مليون من التلاميذ والطلاب.

وأشارت إلى وجود ١١ اضطراباً نفسياً تقوم الفرق المختصة بدراساتها وعلاجها، ومنها ما يحتاج إلى علاج دوائي يمكن لهذه الفرق وصفه لهذه الحالات. وأكدت مديرة الصحة المدرسية أنه نتيجة دراسة العملية الامتحانية في السنوات الماضية من الناحية الصحية تبين أن هناك قلقاً لدى الطلاب لأسباب كثيرة يتم الآن العمل على معالجتها بالتعاون مع الأهل من خلال مشاركة الأهالي في مجالس أولياء الأمور لتعليمهم الطرق الصحيحة للتعامل من الطلاب لتجنب

القلق الامتحاني. وأشارت الطواشي إلى أنه يتم ترسيخ مفهوم أن مستوى العلامة الامتحانية التي يحصل عليها الطالب خلال دراسته لا تعطي التقييم الصحيح عنه كإنسان، وذلك بهدف عدم إحباط الطلاب الذين لا تتمتع ظروفهم من التحصيل بعلامات جيدة. وأشارت إلى وجود ١١ اضطراباً نفسياً تقوم الفرق المختصة بدراساتها وعلاجها، ومنها ما يحتاج إلى علاج دوائي يمكن لهذه الفرق وصفه لهذه الحالات. وأكدت مديرة الصحة المدرسية أنه نتيجة دراسة العملية الامتحانية في السنوات الماضية من الناحية الصحية تبين أن هناك قلقاً لدى الطلاب لأسباب كثيرة يتم الآن العمل على معالجتها بالتعاون مع الأهل من خلال مشاركة الأهالي في مجالس أولياء الأمور لتعليمهم الطرق الصحيحة للتعامل من الطلاب لتجنب



كلمة ونص

يونس خلف

صيام حكومي!!

بلا مقدمات نسل: هل مشكلات الأسواق والمواد والسلع الأساسية والأسعار تنتهي بتعميم من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أو بتصريح يقيد بشرة الأسعار؟ كالعادة ومع اقتراب شهر رمضان المبارك واشتداد الطلب على المواد الغذائية وخاصة مستلزمات المائدة الرمضانية تصدر تعاميم وتعدّد اجتماعات ويتجدد التأكيد والتذكير وهتبه الجداول وتكثيف الدوريات واستقبال الشكاوى، لكن هل ثمة جدوى من كل ذلك على أرض الواقع؟

منطق الأشياء وواقع الحال وكل ما يحدث يؤكد أن التعاميم لم تكن في يوم ما كفيّة بضمان استقرار الأسواق وتأمين المواد بأنواعها كلها للمواطنين ضمن الجودة والمواصفة المطلوبة والأسعار المناسبة، وليس بالتعاميم وحدها تكون الرقابة فعالة ومجدية، والأمر الآخر: هل التعليمات والمهام التي يتم التذكير بها هي خاصة بشهر رمضان فقط أم إنها من الوظائف الأساسية اليومية في كل

زمن ومكان مثل توزيع الجدول الرقابي للدوريات، وتلبية متطلبات المستهلكين ورفد الدوريات بالعناصر الإدارية المكلفة بالعمل الرقابي وتكثيف الدوريات لتغطية كل الأسواق والفعاليات التجارية ومتابعة سير الأسعار للمواد بشكل يومي وغيرها. الواقع التي تسجلها الذاكرة التاريخية تؤكد أن الرهان على آليات عمل من هذا النوع هو رهان خاسر، وإذا كان هناك من يريد التبرير وترحيل المسؤولية ربما يريد بسؤال: «ما الحل؟»

نقول الحل تعرفونه قبلنا وهو مكافحة أصل البلاء وبهم المسامرة وتجار الحرب الذين يتحكمون بتسيير السلع والمنتجات وفقاً لسعر الصرف في السوق السوداء، كما أن الحل الذي يعرفه أصحاب الشأن هو مكافحة مافيات السوق السوداء والقضاء على من يقوم بتحويل بضائحه إلى دولارات كل يوم بيومه.

وبما أن التعاميم والإجراءات الحكومية غير قادرة على التأثير فيما يحدث والدخول، فإن أولى المهام والمسؤوليات التي تتحملها هي النجاح في التدخل الإيجابي بما يسهم في تأمين المواد الأساسية وتخفيض الأسعار في الأسواق، فالتعاميم أو التذكير بها لا تخفف الأسعار، ولا تحقق المنافسة التي تؤدي إلى كسر الاحتكار، ولا تحقق أيضاً شعار الحكومة بتحقيق التوازن بين توفير المواد بأسعار مناسبة ودخل المواطن، وهذا هو الوجود الحقيقي للمواطن سواء في شهر رمضان أو غيره.

ولذلك يومية رمضان ستكون حكومية بامتياز والمواد الرمضانية في بيوت الصائمين تخضع لوقائع الأسواق والأسعار، ويقدر ما يصوم أصحاب الشأن عن الاستغلال والاحتكار في أسعار المواد بقدر ما يكون للتعاميم الوزارية أثر في المستهلك وتوفر له بالفعل الحماية الحقيقية، وبما أن النية لها أهمية كبيرة في بداية الصوم والأهم هو حسن النية فهي التي تحدد هدف الإنسان وجهته وطبيعة حياته في كثير من الأمور على قاعدة الحديث الشريف المشهور للرسول الكريم «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرء ما نوى»، وأيضاً باعتبار أن النية حلها القلب، اللهم نوبتاً أن نصوم رمضان كاملاً لوجهك الكريم إيماناً واحتساباً، تقبله منا واجعل نيتنا منفصراً وصورنا مقبولاً واجعل صيامنا ليس الامتناع عن الطعام والمشروبات فقط وإنما البعد عن جميع المعاصي والقياح من الكلام والأفعال، رمضان كريم وكل عام وأنتم بخير.

محال تجمع الفضل تتحول إلى «مول» لنبيشة القمامة... والمحافظ يتدخل

الوطن- القنيطرة



ولفت العنان إلى أنه سيتم تشجيع المحل عند ملاحظة أي مخالفة للتعهد والإقرار الذي تقدم به صاحب المحل لكونه يقع على شارع رئيسي، على حين أن المحل الأخرى بعيدة عن السكان. وتم نقل الشكاوى إلى محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل ومعاناة الأمايين من محال الخردة وتجميع المواد على الأرصفة وبالشوارع ما يعوق الحركة والتلقل للآليات والأشخاص، وكانت معالجة والتجاوب فورياً، حيث تم الإيعاز لرئيس مجلس

اشتكى أبناء تجمع جديدة عرطون الفضل من انتشار محال تجميع الخردة وشراء الخبز البلاستيك وغيرها من المواد التي يجمعها أشخاص يطول عليهم تسمية «النبيشة»، الأمر الذي يعوق حركة المرور ويشوه المظهر العام ويسبب في النظافة العامة والواقع البيئي للتجمع.

وطالب الأهالي بضرورة إخراج تلك المحال لما تسبب من ضرر بيئي وتلوث بصري وإعاقة حركة السيارات والمواطنين، إن نقل تلك المحال من المناطق السكنية والأحياء إلى مناطق خارج التجمع وبعيداً عن السكان. رئيس مجلس بلدة تجمع جديدة عرطون الفضل محمد العنان أكد أن محال الخردة وجمع الخبز نظافة وتدفع رسوماً للوحدة الإدارية وتتم متابعتها بشكل دائم للالتزام بضرورة إخراج تلك المحال منوهاً بأن البلدية قامت بتوجيه أئثار لأحد المحال بعد شكوى من الأمايين، كما تقدم صاحب المحل بتعهد مجلس البلدة بالالتزام بعدم رمي القمامة أو مخلفاتها والخردة أمام المحل على الرصيف وفي الشارع، وفي حال القيام برمي المخلفات خارج المحل سيتم الإغلاق والانتقال لخارج الحي، مضيفاً: إن صاحب المحل تقدم أيضاً بإقرار بعدم رمي القمامة خارج الحاوية أو تجميعها أمام المحل وتحت طائلة المسؤولية والغرامة المالية.

حركة سوق حمص... محدودة وارتفاع الأسعار نحو ٢٥ بالمئة



حمص - نبيا! إبراهيم

جالت «الوطن» على بعض أسواق المدينة بمحافظة في ثاني أيام الشهر الفضيل وسجلت ارتفاعاً ملحوظاً بأسعار الخضار والفواكه هذه الأيام بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة مقارنة بالأسبوع الماضي، هذا وقد بدت حركة الشراء التي تشهدها هذه الأسواق محدودة وخجولة جراء ارتفاع الأسعار من جديد الذي حرم الكثير من الأسر شراء أسط أنواع الخضار وتأمين وجيته اليومية.

وأشار عدد من المواطنين ممن التقتهم «الوطن» خلال جولاتها إلى معاناتهم وعدم مقدرتهم على شراء احتياجات المائدة الرضائية من عصائر ولحومات وحبوب ووجبة غذائية شبيهة وفواكه وغير ذلك من المواد الغذائية التي كان يفرضها الشهر الفضيل لإعداد مائدة الفطور والسحور، لافتين إلى أن ارتفاع الأسعار وتراجع مقدرتهم الشرائية أمام هذه الأسعار بارتفاع ١٢٠٠ وما يزيد، وأما أسعار الحشائش فقلبو السبانخ ١٥٠٠ ليرة وما يزيد والزهرة بحدود ٣٠٠٠ ليرة والبصل الأخضر ١٥٠٠ ليرة وما يزيد وبقاثة البقدونس الواحدة بـ ٥٠٠ ليرة والجوز ٢٠٠٠ ليرة وكيلو المفلوف ١٥٠٠ ليرة وسطي والليمون ٢٢٠٠ ليرة، وأما أسعار الفواكه فقد سجل ليرة، واحدة قد لا تكفي لإشباع جميع أفراد العائلة على حد قولهم.

السوق بحدود ٢٥٠٠ ليرة سورية ووصل سعر كيلو البندورة إلى ٤ آلاف اليافاوي فتراوح ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ ليرة والفريز ٤ آلاف ليرة وأكثر والموز البلدي ما بين ٤٥٠٠ إلى ٦ آلاف ليرة سورية. وأكد عدد من أصحاب محال بيع الخضار والفواكه لـ «الوطن» أن حركة البيع والشراء في السوق على حالها محدودة ولم تتغير مع قدوم شهر رمضان المبارك، عازياً سبب ذلك لضعف القدرة المالية الشرائية مقارنة بأصنافها واقتصامهم على معظم العائلات الحميمية على شراء الخضار اليومية وشراء خضراواتهم بما تستلزم وجبتهم فقط، لافتين إلى أن العديد من المواطنين باتوا يستغنون عن سلطات الخضرة أو الفوتش لكون

أحياء في حماة لا تجمع القمامة منها إلا مرة في الأسبوع مدير النظافة: السبب نقص العمال وفي حي القصور انتهى عقد المتعهد

حماة- محمد أحمد خبازي

يشكو المواطنون في عدد من أحياء مدينة حماة، وبشكل خاص في «القصور وضاحتي أبي الغداء والبعت، وسوق الهال، والأخرى البعيدة عن مركزها مثل كازو والمشاعات» من تراكم القمامة وعدم ترحيلها يومياً، وهو ما يسبب لهم معاناة شديدة نتيجة تلوث البيئة وانتشار الروائح الكريهة.

وبين مواطنون لـ «الوطن» أن هذا الوضع غير مقبول في أحيائهم التي لا تجمع القمامة منها سوى مرة واحدة بالأسبوع، وفي أحسن الأحوال تجمع مرتين، مطالبين مجلس المدينة بالاهتمام أكثر بواقع النظافة العامة بأحيائهم، والعمل قدر المستطاع على تحقيق نسبة عالية من النظافة فيها.

ومن جهتهم، لفت عدد من أعضاء لجان الأحياء، إلى أن واقع النظافة العامة مقبول وفقاً لإمكانات مجلس المدينة، وبيّنوا لـ «الوطن» أن تعاون المواطنين في مجال النظافة نسبي، «النبيشة»، الأمر الذي يعوق رمي القمامة بالسلطات المحددة، وبوضع الأكياس بالحاويات الموزعة بشكل جيد في الشوارع، ومنهم من لا يتقيد ويرمي القمامة بعد مغادرة عمل النظافة واليات جمعها مباشرة، ومنهم من يضعها أمام البناء الذي يسكنه رغم أن الحاوية ليست بعيدة عنه، ومنهم من يرميها بشكل عشوائي قرب الحاوية، أو يكلف ابنه الصغير بالرميها، وأوضح بعضهم أن هذه الحالة تجعل الكلاب الشاردة والهرة تنتشر القمامة بالشوارع، عدا النباشين الذين يتنبشون الأكياس ويتركونها بارضها بعد أخذهم ما يلزمهم.

من جانبه مدير النظافة بمجلس مدينة حماة رائد المبيض، ورداً على أسئلة «الوطن» بين أن واقع النظافة العامة بالمدينة جيد، ماداً حياي القصور وجنوب للمعب، وعزا ذلك لانتهاء العقد مع المتعهد، ولنقص عدد العمال.

وأوضح أنه سيتم تالفي هذا الوضع في الحين المتكويرين، ويتم حالياً ترحيل القمامة منها بالتركسات والجرارات والأبواب الصغيرة مرة بالأسبوع ريشما يتجزأ العقد. ولفت إلى أن المجلس المدينة يعاني قلة عدد الآليات والعمال، فعدد العمال على الأرض نحو ٢٤٠ عاملاً فقط، في حين يبلغ عدد الضوابط الكبيرة والصغيرة نحو ٣٨، والجرارات ١٦، والقبايات ٦ كبيرة و٥ صغيرة، والتركسات ١٠ صغيرة و٣ كبيرة، والكائنات ٤ والصحاريح ٥، بينما يبلغ عدد الأحياء ٤٠ حياً.